الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتـب الأمـم المتـحدة فى جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0005151/5
الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Subject: "Submission: the right to education"

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the chief of the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's Verbal note dated November 18th 2022 – and its attachment the questionnaire transmitted by the Special Rapporteur on the right to education, in preparation for her first report to the Human Rights Council, which will focus on :" **The right to education, advances and challenges**".

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith the information received from the Competent Authorities of the State of Qatar, in response the above-mentioned questionnaire.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, January 16th 2023

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email : hrc-sr-education@un.org

الموضوع: إجابات الاستبيان المعدّ من المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم

أولاً: تقييم الإنجازات التي حققتها دولة قطر (ولاية المقرر) الخاص المعني بالحق في التعليم على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية:

السؤال الأول: هل تتناول بلدكم قضايا التعليم من منظور حقوق الإنسان في التعليم، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التحديات والنتائج؟ في رأيكم، وماهي القيمة التي أضافها مثل هذا النهج في عملكم؟

إن دستور دولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030 وخطط التعليم وما تتضمنه من أهداف ومؤشرات تتوافق بشكل كبير مع حقوق الإنسان، حيث إن التعليم حق أساسي وتمكيني من حقوق الإنسان، وتتكفل به الدولة من خلال تعميم الانتفاع بالتعليم والتعلم الجيدين على نحو متكافئ ومنصف وشامل للجميع.

تشريعياً، فقد تعهدت حكومة دولة قطر بالتعليم وتوفير حق الانتفاع كما هو مبين في المادة رقم (49) في دستور دولة قطر والذي نص على أن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه"، فالدستور يكفل الحق في التعليم المجاني لجميع الأطفال في دولة قطر، وجاء قانون رقم (25) لسنة 2001 لإلزامية التعليم للتأكيد على هذا الحق لينعكس بدوره على كافة سياسات وأطر عمل المؤسسات المعنية داخل الدولة.

وبهذا الشأن فقد اهتمت دولة قطر ممثلة بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بالتعاون مع عدد من شركائها مثل مؤسسة التعليم فوق الجميع والتي أنشأت في عام 2009 للاستجابة لدعوة البيان الختامي لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة حول حماية النظم التعليمية في وضعية الأزمات المنعقد بمقر اليونسكو بباريس بتاريخ 30 أكتوبر- 1 نوفمبر 2008، واتخاذ اللازم من أجل حماية حق التعليم وحماية المنظومة التعليمية من كل ما يهددها من أزمات، كما تساهم عدد من الجهات الحكومية والمجتمع المدني مثل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وصندوق قطر للتنمية

بالتمويل والدعم المعنوي والمادي لتذليل عدد كبير من العوائق أمام وصول الطلبة للتعليم، والذي يعد تبنياً حقيقاً لمبادئ حقوق الإنسان فيما يخص الوصول للتعليم.

كما سعت وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر إلى تحقيق العدالة للوصول إلى التعليم وتقليل الهوة بين كافة أطياف المجتمع، حيث تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية عدداً من النتائج والبرامج التي تهدف إلى رفع معدلات الالتحاق وتوفير فرص التعليم المنصفة لجميع الطلبة، أهمها:

"نتيجة 6: تقديم فرص منصفة لكافة المتعلمين للالتحاق بتعليم ابتدائي وثانوي عالي الجودة بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم".[1]

ونتيجة للاهتمام الكبير الذي يحظى به العلم والتعليم في الدولة والمبادرات والخطط الإستراتيجية، وتلك التي تعنى بالتنمية البشرية في هذا المجال، فقد حققت دولة قطر تقدما ملحوظاً في توفير هذا الحق، ففي عام 2020م بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي 0.99، وبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل إتمام الدراسة في التعليم الثانوي 1.19 ، وقد بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين للإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (15-24) سنة وللكبار البالغين (15 سنة فأكثر) 1.0 [2]، مما يؤكد على نجاح مساعي الدولة في توفير نظام تعليمي يعزز كفايات القراءة لدى جميع المتعلمين في سن المدرسة بصورة متكافئة بين البنين والبنات، وتشير التقارير المحلية والدولية إلى انخفاض مستويات الأمية خلال الأعوام العشر الماضية، وارتفاع معدلات إتمام التعليم الإلزامي ما بين المتعلمين، وذلك وفق إحصاءات وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بالشراكة مع جهاز التخطيط والإحصاء، حيث وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى قرابة 100٪ ما بين الأفراد في دولة قطر (انظر ملحق 1).

---

[1] استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2018-2022 تم الاسترجاع من: https://cutt.ly/4WdLOKE

[2] تقرير أهداف التنمية المستدامة (2021)- جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر- تم الاسترجاع من الرابط: الهدف 4 | أهداف التنمية المستدامة (arcgis.com)

فقد شهدت الدولة زيادة مطردة في أعداد المقاعد الدراسية المتاحة في المدارس، ففي عام 2022- 2023 بلغ عدد المدارس 215مدرسة حكومية و338 مدرسة خاصة، بينما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية 132496 و219460 طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

وفيما يخص تحقيق الإنصاف، فقد اهتمت الوزارة اهتماماً بالغاً بأصحاب الهمم من الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم وذوي الإعاقة، فأطلقت برنامج موسع للدمج من خلال تهيئة 68 مدرسة بالكوادر والمرافق اللازمة لإدماج الطلبة وتلبية احتياجاتهم، كما أنشأت المدارس المتخصصة لذوي الإعاقة الحكومية والتي بلغ عددها 11، ويبين الجدول أدناه أعداد الطلبة المستفيدين من هذه المدارس.

جدول (9): توزيع طلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية حسب المراحل والجنس والجنسية
للعام الدراسي 2022 / 2023

المرحلة	قطري		غير قطري		المجموع
	ذكر	أنثى	ذكر	انثى	
ما قبل الابتدائي (رياض أطفال)	43	16	4	3	66
الابتدائية	440	280	392	203	1315
الإعدادية	462	224	239	129	1054
الثانوية	412	253	214	132	1011
المجموع	**1357**	**773**	**849**	**467**	**3446**

كما تعمل تحت مظلة الوزارة عدد 16 من المراكز الخاصة لذوي الإعاقة، والتي يلتحق بها 404 طالبا من ذوي الإعاقة.

كما شهد التعليم التخصصي تطورا ملحوظا ففي عام 2018-2019 م تم افتتاح مدرسة تخصصية ثانوية للبنين للعلوم والتكنولوجيا، والتي خرجت أولى دفعة من طلبتها في عام 2021- 2022، كما تم افتتاح مدرسة تقنية للبنات في عام 2019-2020، وبهذا زاد عدد المدارس التخصصية إلى 9 مدارس، والتحق بها 2101 طالب وطالبة، كما التحق بتعليم الكبار 9140 طالب وطالبة، مما كان له الأثر الجيد في تحقيق نسب عالية في الالتحاق بالمراحل الدراسية الثلاث كما هو موضح في الجدول أدناه.

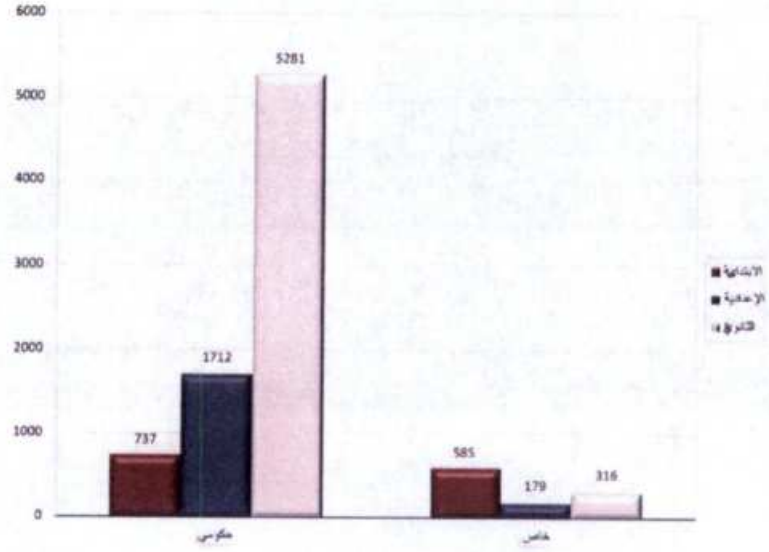

<u>السؤال الثاني:</u> كيف تقيمون كل من إطار الإتاحة وإمكانية الوصول والقبول والتكيف، كشروط لتحقيق الحق في التعليم؟ هل هذا الإطار مدمج في الوثائق القانونية والسياسية المتعلقة بالتعلم في بلدكم ومستخدم في الممارسة؟ إذا لم يكن كذلك فما هي العقبات الأساسية؟ وهل يجب مراجعة إطار العمل ليشمل أبعاد أخرى؟ إذا كان الأمر كذلك أيهما؟

نعم، حرصت الدولة على عكس مبادئ الإتاحة وإمكانية الوصول للتعليم لتحقيق حق التعليم في وثائقها وتشريعاتها القانونية، ولا يوجد عقبات أساسية أمام تضمين مبادئ حقوق الإنسان المتسقة مع السياق الوطني في القوانين والتشريعات الوطنية (للتفاصيل في إجابة السؤال 3).

السؤال الثالث: هل أدت التزامات الدول بحقوق الإنسان في التعليم إلى الاحترام والحماية والوفاء بالحق في التعليم في القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ وإلى أي مدى يتم تحديد هذه الالتزامات بوضوح في تشريعات بلدكم وفي الممارسة؟

بالنسبة لدولة قطر فوفقاً للمادة رقم (25) من الدستور الدائم للدولة فإن: "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه"، فالدستور يكفل الحق في التعليم المجاني لجميع الأطفال في دولة قطر، وجاء قانون رقم (25) لسنة 2001 لإلزامية التعليم للتأكيد على هذا الحق، والذي نص على إلزامية ومجانية التعليم للجميع، وفق المادة 2 (عُدلت بموجب قانون 25/2009) والتي نصت على أن: يكون التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر أيهما أسبق، ويوفر المجلس (آنذاك) المتطلبات اللازمة لذلك[3].

كما أصدرت الدولة قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي ينص في مواده على كافة التزامات مؤسسات الدولة تجاه أصحاب الهمم، حيث تضمن القانون بنود مرتبطة بتعليم وتأهيل ذوي الإعاقة ليكونوا أفراداً فاعلين في المجتمع، كما جاء في المادة (2):

"يتمتع ذوو الاحتياجات الخاصة إضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق بموجب التشريعات الأخرى، بالحقوق التالية:

1- التربية والتعليم والتأهيل كل حسب قدراته

2- الرعاية الطبية، والنفسية، والثقافية، والاجتماعية.

[3] تستبدل كلمة «المجلس» بكلمة «الوزارة». كما تستبدل عبارات «المجلس الأعلى للتعليم» و«وزير التعليم والتعليم العالي» و«المجلس الأعلى للصحة» بعبارات «وزارة التربية والتعليم» و«وزير التربية والتعليم» و«وزارة الصحة العامة» على التوالي، أينما وردت في القانون رقم 25 لسنة 2001 المشار إليه.

3- الحصول على الأدوات والأجهزة ووسائل النقل والمعدات التي تساعدهم على التعلم، والتأهل، والحركة، والتنقل.

4- توفير خدمات الإغاثة والمعونة والخدمات المساعدة الأخرى.

5- العمل الذي يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم وتأهيلهم في القطاعين الحكومي والخاص.

6- ممارسة الرياضة والترويح وفقاً لقدراتهم الخاصة.

7- المسكن الذي يكفل لهم الحركة والتنقل بأمان وسلامة.

8- تأمين المرافق الخاصة بهم في الأماكن العامة.

9- تأمين مشاركتهم في القرارات المتعلقة بهم."

وجاءت القرارات التنظيمية اللازمة لتفصل هذه الالتزامات، حيث بين قرار الأميري رقم 3 للعام 2020 بتعيين اختصاصات الوزارات، والذي أكد على في مادة رقم 6 على الآتي:

"تختص وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بكل ما يتعلق بشؤون التربية والتعليم والتعليم العالي، ويكون لها بوجه خاص ما يلي:

1 - الارتقاء بمستوى التعليم، وكفالته لكل مواطن، وتطويره بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكفاءات البشرية المتميزة في مختلف المجالات.

6- دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب الموهوبين."

وهو ما تم التأكيد عليه الرؤية الشاملة للتنمية المعروفة باسم "**رؤية قطر الوطنية 2030**" التي انطوت على محاور هامة تتطرق للقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمالة وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وكذلك في **استراتيجية التنمية الوطنية** وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة ومنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.، ووفق هذا المنظور، سعت دولة قطر للحصول على العضوية في مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه، ذلك إيمانا منها بالدور الهام الذي يؤديه المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السؤال الرابع: هل ينفذ الحق في التعليم المجاني بشكل تدريجي على جميع مستويات التعليم في بلدكم خاصة بموجب المادة [4]26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين 13، [5]14 من المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة [6]28 من اتفاقية حقوق الطفل؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تقديم أمثلة إذا لم يكن كذلك يرجى توضيح السبب؟

دولة قطر تقدم التعليم المجاني وفق القانون رقم (25) لسنة 2001 بشأن إلزامية التعليم: "يكون التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر أيهما أسبق"، وقد تم تحديد العقوبات والإجراءات لمن يخالف القانون في ذلك، ومعايير وشروط القبول والتسجيل في التعليم متاحة لجميع أفراد المجتمع ولجميع الفئات من ذكور وإناث وسويين ومن ذوي الإعاقة.

وبهذا الصدد فقد قامت الدولة بعدد من المبادرات نفصلها أدناه:

وبهذا الصدد فقد قامت دولة قطر بدعم التعليم داخل الدولة، من خلال عدد من المبادرات نستعرضها أدناه:

---

[4] المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 على أنه لكل شخص حقٌ في التعليم ويجب أن يُوفّر التعليمُ مجّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًا ويكون التعليمُ الفنّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم. وإن للآباء، على سبيل الأولوية، حقَّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم

[5] المادة 13 من المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع؛
2. تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم؛
3. جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم
4. تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية
5. العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.
6. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

المادة 14

تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهي تصبح طرفاً فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة

[6] المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 على ما يلي:

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بـ:
   - جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع
   - تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها واتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة: مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها
   - جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحاً للجميع على أساس القدرات
   - جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوافرة لجميع الأطفال وفي متناوليهم.
   - اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة
2. تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس؛ على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية، وبتوافق مع هذه الاتفاقية
3. تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم، وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية، وإلى وسائل التعليم الحديثة، وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

- **مبادرة علّم طفلاً:** وهي مبـادرة عالمية تهدف إلى تقليص أعداد الأطفال الذين فقدوا حقهم في التعليـم في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، والفئات التي يمكن أن تواجه تحديات خاصة للحصول على التعليم مثل الفتيات والمعاقين والأقليات، حيث افتتحت مؤسسة التعليم فوق الجميع 5 مدارس وقفية يستفيد منها 3,485 طالباً وطالبة من أبناء اللاجئين وضيوف قطر.
- **نظام الاستثناءات لأبناء العاملين بالقطاع الخاص:** قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي سعياً منها في إتاحة المقاعد الدراسية المجانية للطلبة الوافدين من خلال نظام الاستثناءات السنوي، والذي يمكن ولي الأمر من الحصول على مقعد دراسي لابنه في المدارس الحكومية، حيث وصل عدد الذين تم استثناؤهم خلال خمسة سنوات إلى 8775 طالباً وطالبة.
- **المنح الدراسية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي:** تقديم المنح الدراسية والدعم المالي للمتعلمين الراغبين باستكمال تعليمهم الجامعي، حتى وصلت عدد المنح المقدمة للمتعلمين في جامعة قطر 472 منحة دراسية في العام الأكاديمي 2020 – 2021م، كما هو موضح في الملاحق بالتفصيل[7]، كما وتتاح في مؤسسة قطر مجموعة من المنح الدراسية وخيارات الدعم المالي للطلاب بحسب الحاجة، حيث يتم استقطاب أفضل الطلاب من مختلف أنحاء العالم بغض النظر عن وضعهم المالي، كما يقدم معهد الدوحة للدراسات العليا عدداً من المنح الدراسية سنوياً لاستقطاب الطلاب المؤهلين أكاديمياً من داخل وخارج دولة قطر، وتتنوع المنح المقدمة فبعضها يمنح على أساس الجدارة الأكاديمية، والبعض الأخر يكون على أساس الحاجة المادية.
- **منصات التعليم الإلكتروني والمفتوح:** سعت الدولة إلى توفير المنصات الإلكترونية الكفيلة باستمرارية التعليم في ظل الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها الدولة، كالتوسع في التعليم الالكتروني ومواصلة تقديم برامج الدراسة عن بعد أثناء وبعد جائحة كورونا، وبذلك تسعى

[7] أرقام وحقائق جامعة قطر (2020- 2021م)، تم الاسترجاع من الرابط: Fact Book (AR) 2020-2021.pdf (qu.edu.qa)

الدولة إلى تعزيز البنى التحتية الرقمية والمدارس الافتراضية لضمان تلقي الجميع للتعليم مهما كانت الظروف.

ففي عام 2022تم رفع ما يزيد عن درس مصور عبر منصات التعليم الإلكتروني وقنوات اليوتيوب الخاصة بالوزارة، وذلك سعياً من الوزارة لإتاحة التعليم للجميع.

السؤال الخامس: هل يعتبر الحق في التعليم حقاً قابلاً للتقاضي في بلدكم وإذا كان الأمر كذلك فما هي جوانب هذا الحق؟ إذا كان الأمر كذلك فيرجى تقديم ملخص قصير للحالات الرمزية.

القانون رقم (25) لسنة 2001 بشأن إلزامية التعليم المادة (11): "يعاقب المسؤول عن الطفل الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن خمسة آلاف ريال، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف العقوبة في حديها الأعلى والأدنى."

فدولة قطر تحفظ الحق في التعليم للجميع وتتبع إجراءات للمخالفة بالتنسيق مع الجهات المختصة وفق ما جاء في المادة رقم 11 المشار لها أعلاه، ولا يوجد حالات رمزية.

السؤال السادس: إلى أي مدى تحترم مبادئ عدم التمييز والمساواة في تنفيذ الحق في التعليم في بلدكم؟ هل وضع بلدكم في الاعتبار التوصيات السابقة التي قدمها المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم للفئات الضعيفة والمهمشة من السكان؟ إذا كان الأمر كذلك هل يمكنكم ذكر أي منها؟

الحق في التعليم مكفول للجميع داخل دولة قطر من أقليات عرقية أو فئات ضعيفة في المجتمع، وتباعاً لذلك فقد اهتمت الدولة ببرامج تعليم الكبار ومحو الأمية والتي تتيحها المدارس الحكومية والخاصة للجميع، وتوفير فرص للطلبة المتسربين من التعليم للالتحاق بالتعليم الموازي للتعليم النظامي بمؤهلات معتمدة تمكنهم من تحسين أوضاعهم في وظائفهم، حيث يقوم قسم تعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بتقديم كافة أوجه الدعم من الوسائل التعليمية الحديثة، وتخصيص المراكز المسائية التي تقدم خدماتها للذكور والإناث على حد سواء.

حيث تبين الإحصاءات أدناه أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المدارس الحكومية والخاصة.

توزيع طلبة تعليم الكبار حسب المرحلة للعام الدراسي 2022 / 2023						
قطاع المدرسة	المرحلة	قطري		غير قطري		المجموع
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
حكومي	الابتدائية	184	325	78	150	737
	الإعدادية	784	649	88	191	1712
	الثانوية	2709	1791	336	445	5281
خاص	الابتدائية	0	0	313	272	585
	الإعدادية	0	0	101	78	179
	الثانوية	247	22	22	25	316
المجموع الكلي		3924	2787	938	1161	8810

وفي إطار احترام التنوع الثقافي وتقبل الآخرين تم إتاحة الفرص للجاليات المختلفة الموجودة بدولة قطر لتعليم أبنائها بمناهجها ولغاتها، مما يسهم في المحافظة على هوياتها.

وانطلاقا من قانون ذوي الإعاقة رقم 2 لسنة 2004، والذي نص على أن "يتمتع ذوو الاحتياجات الخاصة إضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق بموجب التشريعات الأخرى، بحقوق التربية والتعليم والتأهيل كل حسب قدراته الرعاية الطبية، والنفسية والثقافية والاجتماعية" فقد تم تزويد ذوي الإعاقة بفرص تعليم متنوعة تتماشى مع قدراتهم وإمكانياتهم من خلال المراكز والمدارس المتخصصة الحكومية التي تقدم خدمات متنوعة لعدد 1384 طالب من ذوي الإعاقة، وكما تقدم المراكز التعليمية الخاصة خدمات لعدد 1239 طالب من ذوي الإعاقة وفق نوع إعاقتهم في مجالات التعليم والتأهيل، بالإضافة إلى أنه قد بلغ عدد الطلبة ذوي الإعاقة المدمجين في المدارس الحكومية من مرحلة رياض الأطفال

وحتى الصف الثاني عشر 3738 طالب بحسب ما جاء في إحصاءات التعليم السنوية في دولة قطر 2020-2021،[8] وذلك سعياً لزيادة التوعية المجتمعية بقضاياهم وحقوقهم، للحصول على حياة أكثر استقلالية، وتعظيم إدماجهم في المجتمع.

السؤال السابع: هل نفذت توصيات المقرر الخاص في البلدان التي أجرى فيها المقرر زيارات؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى ذكر التوصيات التي نفذت؟

نعم، التزمت كافة الجهات المختصة كل حسب اختصاصه في دولة قطر بتنفيذ التوصيات المتفق عليها في التقرير، وضمان كافة أشكاّل تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

السؤال الثامن: هل اتخذت تدابير لمعالجة القضايا المثارة وضمان عدم تكرارها؟ في البلدان التي أرسل اليها المقرر الخاص رسائل؟

رصدت المقررة الأممية عدداً من التحديات والتوصيات، نستعرضها أدناه بالإضافة لما تم اتخاذه من إجراءات نحوها:

التحدي الأول:

"يؤدي الافتقار إلى التعليم المجاني في دولة قطر إلى عدم وصول عدد من الأطفال إلى المدارس، كونهم لا يستطيعون تحمل التكاليف المادية للالتحاق بالمدرسة. ولذلك تم افتتاح المدارس الوقفية المجانية بدعم من مؤسسة التعليم فوق الجميع والدعم المقدم للأسر من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كما تم رعاية بعض الأطفال من قبل مدارس خاصة أو أهلية (جاليات)."

وبهذا الصدد فقد قامت دولة قطر بدعم التعليم داخل الدولة، من خلال عدد من المبادرات مثل: مبادرة علّم طفلاً، نظام الاستثناءات لأبناء العاملين بالقطاع الخاص، المنح الدراسية والتي تم الإشارة لها في **إجابة السؤال الرابع.**

[8] إحصاءات التعليم السنوية في دولة قطر (2020-2021) تم الاسترجاع https://www.edu.gov.qa/

التحدي الثاني:

"إن نسبة كبيرة من الوافدين الجنسيات الأخرى يفضلون البقاء مؤقتا فقط، ويختارون لأبنائهم أنظمة تعليمية تسمح لهم بمواصلة التعليم في بلدهم الأصلي بعكس الوافدين من غير الناطقين باللغة العربية فهم يستقرون لأجيال، وذلك ما يشكل تحديا لدولة قطر في تكييف النظام التعليمي ليصبح ملائم وفقا للسياق وتطلعات الطلبة."

- **الاعتراف بنظم التعليم البديلة:** تدرس وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي حالياً اعتماد نظام التعليم المنزلي وفق إجراءات وآليات تضمن الاعتراف بمختلف الأنظمة التعليمية التي قد يختارها ولي الأمر لابنه أثناء زيارته القصيرة للبلاد، كما تدرس الوزارة بالتعاون مع عدد من المدارس الحكومية والخاصة ومدارس الجاليات توفير مدارس افتراضية لبعض فئات الطلبة، مع تطبيق إجراءات ضمان جودة تعليم الطلبة داخل المنزل أو المراكز المقدمة للتعليم، والمتوقع أن يبدأ تطبيقها بشكل رسمي في العام الأكاديمي 2023- 2024.

التحدي الثالث:

"الطاقة الاستيعابية لمدارس الجاليات الخاصة التي يتم إنشاؤها تحت رعاية السفارات التي لديها جاليات مهاجرة يتم تمويل هذه المدارس غير الهادفة للربح من الحكومة، وتكون ذات رسوم دراسية منخفضة نسبيا مقارنة بالمدارس الخاصة، ولكن قد تصل إلى مستويات عالية مقارنة بإمكانيات بعض العائلات، وقد تفتقر إلى المساحة والقدرة على استيعاب كل من يرغب في التسجيل وقوائم الانتظار الطويلة."

- **دعم الطاقة الاستيعابية في بعض مدارس الجاليات:** حيث قامت الوزارة بتقديم مباني مفرغة لعدد من مدارس الجاليات، وإتاحة التعليم المسائي ونظام الفترات في المدارس التي تعاني من اكتظاظ.
- **نظام المنح الدراسية:** تعتزم الوزارة تطوير نظام للمنح الدراسية لأبناء الجاليات ممن لا يمكنهم تغطية تكلفة تعليم أبنائهم.

- **إنشاء المدارس الدولية والأهلية الافتراضية:** تدرس الوزارة فكرة تطوير مدارس افتراضية للطلبة الغير قادرين على إتمام تعليمهم لأسباب صحية أو يرغبون بالحصول على تعليم مرن بالتعاون مع المدارس الخاصة والسفارات.

ثانياً: التحديات الأساسية والقضايا الهامة في المستقبل:

السؤال التاسع: ما أهم التحديات الأساسية التي يواجهها بلدكم في تنفيذ الحق في التعليم؟

- **أولاً**، تتزايد أعداد الزوار الجدد القادمين من مناطق النزاع الذين يدخلون إلى قطر دون إجراء أي تقييم رسمي مسبق للتأكد من الموارد المتاحة للدولة لدعم الأطفال في سن المدارس، وقد خلق هذا خطرًا كبيرًا يتمثل في الزيادة المستمرة في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين لا يحمل معظمهم وثائق تثبت أنهم غير ملتحقين المدارس، كما أدى ذلك إلى الضغط على نظام المدارس العامة، وعلى مدارس السلّم الوقفية، لتسجيل عدد أكبر من المتوقع من الأطفال.
- **ثانياً**، من أهم التحديات التي تتطلب معالجات خاصة واهتمام على الصعيد الوطني هي المتعلقة بتوفير برامج التعليم البديلة والمسارات الموازية المرنة سواء في مرحلة التعليم الثانوي أو الجامعي التي تساهم في استبقاء الطلبة في التعليم وتأهيلهم وتمكينهم من المهارات والكفايات بشكل يتوافق مع متطلبات سوق العمل، بما يضمن لهم العيش الكريم، حيث يواجه الطلبة المتسربين من التعليم النظامي تحديات تتعلق بصعوبة الانخراط مرة أخرى بيسر في المسار التعليمي، وحاجتهم لبرامج تقنية مهنية حديثة ومرنة، وتتطلب هذه البرامج توفير التمويل اللازم وتطوير الأطر الحاكمة لمؤسسات التعليم والتأهيل العامة والخاصة، كما تتطلب تعاون وبناء شراكات وثيقة تضمن تظافر جهود المؤسسات التعليمية وأرباب الأعمال في القطاعين العام والخاص.
- **ثالثاً**، يتطلب الوفاء بالتزامات الحق في التعليم لذوي الإعاقة تطوير قدرات المؤسسات التعليمية العامة والخاصة في تشخيص ورعاية وتأهيل الأفراد أصحاب الهمم وذوي الإعاقة بشكل يتناسب مع احتياجات كل فرد وقدراته، ناهيك عن أهمية توفير الدعم الصحي بالإضافة إلى النفسي والمعنوي لهم وأسرهم وذويهم أثناء تلقيهم للتعليم والرعاية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدعم

ذوي الإعاقة إلا أن هناك مجال للتطوير والتحسين لضمان تحقيق مبادئ الإنصاف والوصول العادل من خلال إزالة هذه العوائق.

- **رابعاً**، من التحديات المرتبطة بالعمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة وأن نسبة منهم أميون أو التحقوا بالمدرسة الابتدائية فقط، مما يتطلب توفير برامج محو الأمية مع التدريب المهني إضافة إلى التزاماتهم المهنية مما يعد تحد الموازنة بين ذلك.
- **خامساً**، يختار عدد كبير من الوافدين من جنسيات مختلفة البقاء فترة مؤقتة في البلد لارتباطهم بعقود عمل قصيرة، مما يوجههم لاختيار أنظمة تعليمية بديلة مثل الانتساب أو التعلم عن بعد بالتعاون مع سفارات حكوماتهم، دون إخطارهم الجهات المختصة بالوزارة بذلك الخيار، وعكس قيم غير حقيقية لأعداد الطلبة خارج التعليم في الدولة، كما أن عدد من هؤلاء الطلبة قد يعود للدراسة النظامية في مدارس الدولة دون شهادات موثقة أو معتمدة وفق الإجراءات المتبعة بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، والذي يتطلب توعيتهم بآليات الحصول على موافقة لتعليم أبنائهم في بدائل تعليمية، وتطوير أطر قانونية ملزمة لهم لضمان حماية أبنائهم وهم يتلقون التعليم في المنزل.

السؤال العاشر: ماهي القضايا الهامة التي يجب معالجتها على الصعيدين الوطني والدولي لضمان الوفاء بالتزامات الحق في التعليم؟

يعد تمويل التعليم وتحقيق الكفاءة من الموازنات صعبة التحقيق في الأنظمة التعليمية، ويتطلب النجاح في تحقيق مبادئ العدالة والإنصاف والوصول اليسير للتعليم الجيد تعزيز التمويل والإنفاق الكفؤ من قبل الأنظمة التعليمية، ناهيك عن أهمية تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية بكفاءة عالية تضمن وصول الفئات المهمشة والضعيفة من المجتمع إلى تعليم جيد، ويتطلب تحقيق ذلك تطوير القوانين والأنظمة الحاكمة وتمكين القدرات البشرية منها، بالإضافة إلى بناء شراكات متينة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المعادلة، وأخيراً تطوير أنظمة الرصد والمتابعة على مستوى كافة المؤسسات الحكومية لضمان متابعة وعدم تجاهل حق أي طفل في التعليم والرعاية.

كما أنه يتوقع من كافة الأنظمة التعليمية على الصعيدين الإقليمي والدولي تطوير آليات جمع ومعالجة وتحليل البيانات الضخمة لفهم احتياجات المتعلمين وتحديات تعليمهم، حيث أن تحقيق غاية الوصول غير كافية، بل يتطلب أنظمة إلكترونية تتسم بالترابط والحداثة تضمن نشر إحصائيات آنية ودقيقة ليس فقط للجانب الأكاديمي لحياة المتعلمين بل للجوانب النفسية المتعلقة برفاه وأمانهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات المختصة.

الملاحق: ملحق رقم 1

معدل الالمام بالقراءة والكتابة للكبار والشباب حسب الجنسية والجنس والفئات العمرية (2021)				
الجنسية	الجنس	الفئات العمرية	الوحدة	2021
قطريين	ذكور	15 سنة فأكثر	النسبة	99.6
	إناث	15 سنة فأكثر	النسبة	98.4
	المجموع	15 سنة فأكثر	النسبة	99.0
غير قطريين	ذكور	15 سنة فأكثر	النسبة	99.1
	إناث	15 سنة فأكثر	النسبة	99.8
	المجموع	15 سنة فأكثر	النسبة	99.2
المجموع	ذكور	15 سنة فأكثر	النسبة	99.1
	إناث	15 سنة فأكثر	النسبة	99.5
	المجموع	15 سنة فأكثر	النسبة	99.2
قطريين	ذكور	15 – 24 سنة	النسبة	100.0
	إناث	15 – 24 سنة	النسبة	100.0
	المجموع	15 – 24 سنة	النسبة	100.0
غير قطريين	ذكور	15 – 24 سنة	النسبة	98.8
	اناث	15 – 24 سنة	النسبة	100.0

	المجموع	15 – 24 سنة	النسبة	99.2
المجموع	ذكور	15 – 24 سنة	النسبة	99.1
	إناث	15 – 24 سنة	النسبة	100.0
	المجموع	15 – 24 سنة	النسبة	99.4
قطريين	ذكور	25-49 سنة	النسبة	99.9
	إناث	25-49 سنة	النسبة	99.8
	المجموع	25-49 سنة	النسبة	99.9
غير قطريين	ذكور	25-49 سنة	النسبة	99.2
	إناث	25-49 سنة	النسبة	99.9
	المجموع	25-49 سنة	النسبة	99.3
المجموع	ذكور	25-49 سنة	النسبة	99.2
	إناث	25-49 سنة	النسبة	99.9
	المجموع	25-49 سنة	النسبة	99.4
قطريين	ذكور	50 فأكثر	النسبة	98.7
	إناث	50 فأكثر	النسبة	93.6
	المجموع	50 فأكثر	النسبة	96.2
غير قطريين	ذكور	50 فأكثر	النسبة	98.8
	إناث	50 فأكثر	النسبة	98.6
	المجموع	50 فأكثر	النسبة	98.8
المجموع	ذكور	50 فأكثر	النسبة	98.8
	إناث	50 فأكثر	النسبة	96.8
	المجموع	50 فأكثر	النسبة	98.3

المصدر: النتائج السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة، حسابات جهاز التخطيط والإحصاء

ملحق 2:

5.4 المنح الدراسية الجديدة المقدمة حسب النوع والكلية

	الآداب والعلوم	الإدارة والاقتصاد	طب الأسنان	التربية	الهندسة	العلوم الصحية	القانون	الطب	الصيدلة	الشريعة والدراسات الإسلامية	الإجمالي
منح سمو الأمير للتميز العلمي	٢	٤	-	٤	٢٣	٣	١	٩	٢	٢	٥٠
منح الديوان الأميري	١٧	٥	-	٤	١٩	٢	٢	١	٦	٤	٦٠
منح أبناء العاملين في جامعة قطر	١٤	٢	٦	٦	١٣	٤	٢	١	٥	٣٤	٨٧
منح دبلوم	-	-	-	٣٤	-	-	-	-	-	-	٣٤
منح الأداء المتميز	٨	٧	١	٢	١٦	٦	-	-	٤	٣	٥٠
منح السمراف	٣	-	-	-	-	-	١	-	-	١	٥
منح أبناء دول مجلس التعاون الحاصلين على الثانوية القطرية	٤	٢	-	٢	١	١	١	-	-	٤	١٥
منحة جامعة قطر	١٩	١١	١	٩	٤٦	١١	٢	٦	١١	٤	٢٠٠
منح خصيرة لدراسة اللغة العربية لغير الناطقين بها	٥١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥١
الإجمالي	١٢١	٣١	٨	٦٦	١١٨	٢٧	٩	١٧	٢٨	٥٢	٤٧٦